معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 1 (جوان 2024): ص.ص: 685-695

عوامل تغيّر مكانة المرأة في الأسرة الجزائريّة

Factor that change the status of the women in the Algerian family

خديجة سني [1] *. حورية سعدو [2]

[1] جامعة الجزائر2، الجزائر، mimiadida@gmail.com

[2] جامعة الجزائر2، الجزائر، smailethouria@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/10/09؛ تاريخ القبول: 2024/05/06؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

إنّ التّغيّرات التي مست المجتمع الجزائري ثقافيا، اقتصاديّا، سياسيّا واجتماعيّا، قد مسّت وبشكل كبير الأسرة نواة المجتمع وأساس، والتي عرفت تغيّرات في نمطها وتقلص في وظائفها نتيجة عوامل التّصنيع والتّحضّر وغيره، فالتّغيّر الّذي مسّ الأسرة وظيفيا قد مسّ كذلك دور ومكانة كل فرد داخلها، خصوصا المرأة، الّتي لطالما اعتبرت في المجتمع الجزائري- المجتمع الذكوري- أنّها ذات مكانة ودور محدّدين لها مسبقا وفق طبيعتها البيولوجيّة ومعايير وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، إلاّ أنّ عاملي التّعليم والعمل قد ساهما وبشكل ملفت في تغيير هذه المكانة وتحديد معالم مكانة جديدة للمرأة داخل الأسرة الجزائريّة والمجتمع الجزائري ككلّ.

كلمات مفتاحية: التغير الاجتماعي؛ المكانة الاجتماعية.

Abstract:

The changes that affected the Algerian society, cultullary, economically, politically and socially , have touched a great deal to the family, the core and foundation of society , which has known changes in its pattern and a decrease in its functions as result of industrilization, urbanization, and other factors .likewise, the role and status of each individual within her, especially the women, who has always been considered in Algerian society –the male community-to have a pretermined position and role according to her biological nature and the

* المؤلف المرسل.

standards, customs and traditions of Algerian society, but the education and work factors have contributed and significantly, in changing this status and defining the features of a new position for women within the Algerian society as a whole.

Keywords: social change; social standing.

مقدمة:

تعتبر القضايا المتعلقة بالمرأة عموما والمرأة الجزائريّة خصوصا، مجالا خصبا للدراسة نظرا للدور الكبير الّذي تلعبه في الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره، كونها أهمّ عنصر في نواته الأساسيّة الأسرة.

لطالما كان المجتمع الجزائري مجتمعا ذكوري يميل إلى السيطرة الذكوريّة، ويخضع للسّلطة الأبويّة، ينشئ أفراده على قيم ومعايير وعادات وتقاليد تضمن استمراره وديمومة نظامه. غير أنّ التغيرات الاجتماعية التي مست جميع المجتمعات وعلى مختلف الأصعدة: السياسية، الاقتصاديّة، الثقافية والاجتماعيّة، هذه الأخيرة أثرت وبشكل خاص على الأسرة فغيّرت من بنيتها، ونمطها، وكذلك وظائفها وروابط أفرادها وأدوارهم ومكانتهم فيها ومكانة المرأة داخلها بطبيعة الحال.

فتغيرت بذلك المحددات التقليدية القديمة لدور ومكانة المرأة في العائلة والتي ضبطتها أو مثّلتها عوامل التنشئة الاجتماعية – الزواج والإنجاب، لتستبدل بمحددات جديدة ترسم دور المرأة وتحدده داخل الأسرة والمجتمع محددات ناتجة عن التغير الاجتماعي (التحضر والتصنيع) اختصرناها في تعليم المرأة وخروجها للعمل كونهما أهم العوامل التي غيرت وبشكل ملحوظ في المكانة التقليدية التي لطالما حددها المجتمع لها.

أولا: تحديد المفاهيم

1 – مفهوم التغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعيّة [1]، كما يعرّف على أنّه كلّ تحوّل يحدث في النظم والأنساق

(1) . الطنوبي، محمد عمر، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، 1995، ص52.

والأجهزة الاجتماعيّة سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنيّة محدّدة[1].

فيما يمكن تعريف التغير الاجتماعي على أنّه تلك العمليّة الّتي يحدث خلالها تغيّرات جوهريّة في البنيان الاجتماعي والمهامّ الخاصّة بالأجهزة الاجتماعيّة [2].

2- مفهوم المكانة الاجتماعية:

تشير إلى موضع أو مكانة الفرد أو الفئة الاجتماعيّة داخل نسق اجتماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية، وكل مكانة تنطوي على توقعات محددة، وهي ككل الأحكام والمقاييس الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد السلوك الاجتماعي اليومي للفرد، ووفقا لذلك فإن المكانة تمثل مجمل العلاقات لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة، و هي بذلك جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير أدوارها، فتحديد المكانة الاجتماعية يتطلب تحديد الصفات الأساسية لسلوكيات شاغل الدور الاجتماعي مهما كان الدور والطريقة التي يتحمل بها هذا الدور[3].

ثانيا: المحدّدات التّقليدية لمكانة المرأة في الأسرة الجزائريّة

1- التنشئة الاجتماعيّة للفتاة كمحدّد تقليدي لمكانة المرأة

يقول الدكتور بوتفنوشت "إن المجتمع الجزائري هو قبل كل شيء مجتمع ذكوري، وهذا يعود بسبب أن القواعد السلوكية للجزائر التقليدية تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة..."[4] إذ هيمنت فكرة قوامة الرجل على المرأة في المجتمع الجزائري بحجة أن الرجل أقدر وأعقل، وأن وظيفة النساء تقتصر على الاعتناء ببيوتهنّ، فالتّنشئة الاجتماعيّة للمرأة داخل الأسرة الجزائريّة مبنيّة على أساس مجموعة من المفاهيم والقيم المتمثلة في الحشمة، الحرمة والطاعة، و التي تعتبر أساس التربية الدينيّة للطفل، والموكلة للوالدين وبالخصوص الأمّ التي تتولى تعليم الطّفل منذ ولادته مكانته في الجماعة وما هو مسموح وكل ما هو ممنوع.

فالتميز بين الجنسين في العائلة الجزائريّة يبدأ منذ ولادة الفتاة، أين تكون القاعدة

(1) . الخولي، سناء، الأسرة والحياة العائلية، بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص3.

(2) . الغزوي، فهمي سليم، المدخل إلى علم الاجتماع، عمان: دار النهضة العربية، 2006، ص288.

(3) . بلقاسم الحاج، المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، 2011، ص76.

(4) . بوتفنوشت، مصطفى، العائلة الجزائرية، ت: دمري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص76.

الأساسيّة للتّنشئة الاجتماعيّة على تخصيص أدوار للذكور وأخرى للإناث، قائمة على مبدأ خضوع الإناث للذّكور.

فتنتقل الفتاة خلال مراحل حياتها وفق التنشئة الاجتماعيّة للأسرة الجزائريّة في مراحل معيّنة مرتبطة أساسا بخصائص كل مرحلة عمريّة تمرّ بها منذ ميلادها إلى حين وفاتها، كما حدّد مصطفى بوتفنوشت دور المرأة في العائلة الجزائريّة التقليديّة فيما يلي:[1].

- يجب أن تحافظ على الاندماج الشكلي أولا ثم المعنوي، ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا ويترك عائلتها بعيدة عن كل تشويه.
- يجب أن تحقق وجودها كخادم، أي يجب عليها أن تضمن السير الحسن والاعتناء بالمنزل الكبير أين يعيش في بعض الأحيان عدد كبير من الأفراد.
- كما أن لها دورا اقتصاديّا تقوم به وهو تسيير المدخرات الغذائيّة والمحافظة على هذه المدّخرات لكي تستغل لمدّة أطول.
- عليها أن تقوم بدور الأم بتلقين ابنتها تربية حسنة ولابنها الحنان الكبير وإعطاءه حنان الأمومة.

إنّ تنشئة العائلة الجزائريّة للفتاة سابقا كانت تتوجّه في مجملها إلى تكوين امرأة وفق معايير المجتمع الّتي تعتبر المرأة شرف العائلة وكلّ خروج عمّا هو متعارف عليه من عادات وتقاليد مبنيّة على الطّاعة والحشمة والخضوع يعتبر أمرا مرفوضا تماما.

2- الزواج والإنجاب كمحدّد تقليدي لدوروكانة المرأة:

يعتبر الزواج في كل المجتمعات أحد أهمّ المؤسّسات الاجتماعيّة المنظّمة للعلاقات بين الجنسين في إطار قانوني وديني معترف به، ويعتبر الزواج في المجتمع الجزائري أحد أهمّ المحطّات في حياة كلّ فتاة وكلّ عائلة جزائريّة، أين تعمل التّنشئة الاجتماعيّة للبنت داخلها على تحضيرها لهذه المرحلة منذ طفولتها الأولى، إذ يبقى الزّواج هاجس الفتاة عندما تصل إلى سنّ البلوغ، حيث تخاف من البقاء دون زواج فالزواج في المجتمع الجزائري ما هو إلاّ وسيلة لإعطاء المرأة مكانتها في المجتمع[2].

فالفتاة البالغة في المجتمع الجزائري التقليدي والتي لم تتزوّج تخلق وضعيّة غير طبيعيّة،

(1) . بوتفنوشت، نفس المرجع، ص76.

(2) . سعدو، حوريّة، واقع العزوبة النسوية في الوطن العربي (الواقع والمشكلات)، مصر، دار جوانا للنشر والتوزيع، 2014، ص 153.

إذ إنّ عدم زواجها يقلق العائلة ابتداءً من الأب كربّ أسرة، إلى الأم والأخوات والإخوة، فكلما طالت عزوبتها كلما زاد قلق عائلتها وضجرهم بحالها[1]، وبالتالي فمكانة الفتاة تتحدد بزواجها. وعدم زواجها يعتبر أمرًا غير طبيعي ويشكّك في سلوكها وتربيتها وشرفها؛ لأنّ شرف العائلة في الثقافة التقليديّة متعلّق بشرف الفتاة والحفاظ على عذريّتها[2] ويجعلها محطّ قلق واهتمام كونها عبئا يجب التخلص منه باكرًا مخافة أن تبقى طويلا في بيت عائلتها، فهي أولا وأخيرًا شرف العائلة وسمعتها، وتأخرها عن الزواج قد يمنع بقية الأخوات من الزواج.

غير أن الزواج وحده ليس كافيا لمنح المرأة مكانة أفضل بين أفراد العائلة، فلا تتعزّز مكانتها كزوجة أو كنّة إلاّ في حالة الإنجاب، وإنجاب الذّكور على وجه الخصوص، حيث أن المرأة بعد الزّواج تصبح محطّ اهتمام العائلة حتى تثبت أنها تستطيع الإنجاب وليست عاقرا، لأنّ المرأة العاقر غير مرغوب فيها وينتهي حالها غالبا مطلّقة لأنّ الهدف من الزواج هو الإنجاب.

لكن في الحقيقة لا تعتبر المرأة التي تنجب الإناث ذات مكانة في العائلة، بل تعتبر أقلّ شأنا وأقلّ اهتماما مقارنة بتلك التي تلد الذكور، حيث تنتقل الأم من مركز المرأة المنحطّ إلى مركز الأم الرفيع، وبفضله تتحقّق رغبات الوالدين وكل العائلة، ويشهد على قدرتهما على الإنجاب ومن ثمّ هو عنصر استمرار العلاقة الزّوجيّة...فالإنجاب هو الأساس في تحقيق الذّات ولكن لا يكفي أن ينجب الرجل والمرأة أطفالا، بل يستحسن أن يكونوا ذكورا وخاصّة عندما يتعلّق الأمر بالمولود البكر[3].

ثالثا : المحدّدات الجديدة لمكانة المرأة في الأسرة الجزائريّة

1-تطوّر منظومة التعليم:

يعتبر التّعليم من أهمّ الرّكائز الّتي يمكن الاعتماد عليها في تطوير المجتمع وتنميته، ولهذا سطّرت الجزائر سياسة مجانيّة التّعليم للرّفع بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسّياسي،

(1) . سعدو، حورية، نفس المرجع، ص153.

(2) . عقاب، نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 1994-1995، ص 77.

(3) . تاغلايت، صلاح الدين، " المعاملة الوالدية للأطفال بالخشونة الجسدية وأثرها في صحتهم"، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي، الجزائر: جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم النفس، تخصص علم النفس المدرسي، الديوان الوطني للإحصاء، تحقيق الشغل، 2013-2014، 2000، ص48.

وأقرّت بذلك إجبارية وتعميمه على جميع الأفراد في سنّ التّمدرس، ولم يستثن بذلك الذكور ولا الإناث. وكان الهدف من مجانية التعليم هو إعطاء الفرصة للعائلات لإرسال أبنائها وخاصّة البنات إلى المدارس، لأنّه لا يمكن تطوير وتنمية مجتمع نساؤه جاهلات.

لم تكن الغاية من تعليم المرأة هو دفعها للتّحرّر وإنما جاء ذلك لتحسين وضعها الذي لا ينفصل عن دورها في المجتمع، كما جاءت المناداة بتعليم المرأة بهدف القضاء على الأفكار التّقليديّة الّتي رسّخها الاستعمار في التّفريق بين الجنسين وتعليم الذّكور دون الإناث.

إنّ الاهتمام الّذي أولته الدّولة الجزائريّة المستقلّة لتعليم الإناث والرفع من مستوى الوعي لديهنّ والسّماح لهن بالارتقاء في تعليمهن بمختلف مراحله أثّر وبشكل كبير في تغيير شخصيّة المرأة الجزائريّة، فأصبح أحد أهمّ العوامل المهمّة في تغيير مكانة المرأة كونه أداة لتحرير الذّهنيّات السّلبيّة إزاءهنّ [1]، وبالتّالي ممارسة أكبر لدورهنّ في الحياة الاجتماعيّة العامّة خارج البيوت.

جدول رقم: 01. نسب التّمدرس حسب الجنس في الفئة العمرية 15-19 سنة و20-24 سنة في الجزائر من سنة 1966 إلى سنة 2002

السنوات / الفئة العمرية	1966	1969	1987	2002
الذكور				
15-19 سنة	29.8%	29.7%	49.9%	44.3%
20-24 سنة	3.2%	8.2%	12.9%	11.9%
الإناث				
15-19سنة	9.6%	11%	35.8%	49.5%
20-24 سنة	0.5%	1.5%	7.8%	15.5%
الفارق				
15-19 سنة	20.2%	18.7%	14.1%	-5.2
20-24 سنة	2.7%	6.7%	5.2%	-3.6

Bedidi ouadah zahia inégalité d'instruction homes-femmes en algérie :quand les écarts s'inversent,2016,p 07

(1) . كيال، باسمة، سيكولوجية المرأة، بيروت : دار النهضة العربية، 1986، ص69.

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ أن تمدرس الفتيات قد عرف تحسّنا ملحوظا منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2002، إذ بلغت نسبة الفتيات المتمدرسات في الطور الثانوي الممثّل في الفئة العمرية 15- 19 سنة قد ارتفع من سنة 1966 أين سجّل 9.6 %مقابل 49.5% خلال سنة 2002، فيما شهدت نسب الفتيات الجامعيات الممثلات في الفئة العمرية 20- 24 سنة خلال سنة 2002 ارتفاعا بأكثر من 10 مرات وتبلغ 15.5 % مقابل 0.5% فقط تمّ تسجيلها في سنة 1966.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه هو الفارق بين نسب تمدرس الفتيات والذكور وخصوصا في الفئة الجامعية أين نجد حضورا قويا للفتيات مقابل الذكور الّذين لا يواصل أغلبهم دراستهم الجامعيّة أو لا يتمكنون من الانتقال إلى الجامعة في أغلب الأحيان.

2- عمـل المرأة:

لطالما اعتبر عمل المرأة وظيفة مرافقة لها منذ نشأة المجتمعات الإنسانية، أين كانت تساهم في بعض النشاطات الاقتصاديّة البسيطة التي تساعدها في إدارة الشؤون المنزلية، فقد كانت تعمل في المزارع والحقول، حتى ولو لم تأخذ هذه الأعمال البسيطة الطّابع الاقتصادي المحض.

فقد كان للتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافية التي مرت بها المجتمعات دور في رفع المساهمة الاقتصاديّة للمرأة، كما فتح لها ارتفاع مستواها التعليمي فرص العمل وأصبحت شريكا اقتصاديّا لا يستهان به.

كان دخول المرأة سوق العمل تدريجيّا وبسيطا سواء من حيث الحجم أو نوع المهن ولا يزال ضعيفا وهشّا عند بعض المجتمعات العربيّة، نتيجة تغلّب القيم والتقاليد على الحياة الاجتماعية والثقافية رغم انتشار التعليم ووصول المرأة إلى أعلى المستويات وتفوّقها أحيانا كثيرة على الرّجل إلاّ أنّ عملها يظلّ محدودا وغير مرغوب فيه أحيانا كثيرة، بحيث ارتفع عدد العمال في الجزائر من 2.56 مليون في سنة 1966 إلى 8.17 مليون في سنة 1998 وتشكّل النّساء ما يقارب 1.41 مليون امرأة عاملة، حيث بلغ معدل نشاط هذه الشريحة من السكان 17% من مجموع عدد السكان العاملين لسنة 1998[1].

(1) . سعدو، حورية، مرجع سابق، ص163.

جدول رقم: 02. تطور عدد النساء العاملات من سنة 1977 إلى سنة 2014

السنوات	1977	1987	1991	2001	2008	2014
عدد النساء العاملات	159.500	430.300	624.00	1288.000	17330.000	2.288.000
النسبة المئوية	%5.2	%8.1	%10.2	%15.0	%16.8	%19.5

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء(تحقيق الشغل)2014/2013

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المساهمة النسوية في سوق الشغل قد ارتفعت منذ سنة 1977 أين كانت تبلغ 5.2% فقط، مقابل ارتفاع عرفته سنة 2014 ليبلغ 19.5%، وهذا وإن دلّ فإنّه يدلّ على التّغير الّذي أحدثته العوامل الجديدة المتعلقة بمكانة المرأة مثل التعليم وما كان له من أثر في زيادة وعي أفراد المجتمع ودرجة تقبلهم لفكرة خروج المرأة للدراسة ثمّ العمل، وعلى الرغم من ذلك تبقى المساهمة المهنية للمرأة تقتصر على بعض القطاعات مثل التعليم والطب والقطاع الخدماتي.

1- تطور المنظومة القانونية الخاصة بحقوق المرأة :

كغيرها من الدول تسعى الجزائر للرقي حقوق الإنسان وحقوق المرأة خاصة، حيث قامت بالمصادقة على مختلف القوانين والاستراتيجيات الدولية التي تشجع ذلك وفيما يلي اختصار لاهم ما قامت به الدولة الجزائرية ف هذا المجال.

2- الاستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج النساء 2014/2010 :

من أهداف هذه الإستراتيجية والتي تبنتها الحكومة الجزائرية سنة 2010 السماح للرجال والنساء من الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية (مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة) من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المرأة وتهيئة المناخ الملائم من أجل التعاون بين المرأة والرجل في اتخاذهم للقرارات التي تهمهم جميعا.

برامج دعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة السياسية وفي الحياة العامة: اتفاقية سيداو CEDAW التي وقعت عليها الجزائر والتي تهدف الى تكريس مكانة المرأة ومشاركتها سياسيا على المستوى الوطني والمحلي.

3- البرنامج المشترك من اجل مساواة الجندرواستقلالية المرأة :

وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2010 من اجل تدعيم الجهود الحكومية بشأن المساواة وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصصة للنساء وذلك في إطار التعاون الدولي.

ومن الملاحظ أن ما جاءت به هذه الاتفاقيات قد ساهم وبشكل كبير في ترقية حقوق المرأة على المستوى المحلي في مختلف المجالات سواء السياسية، الاجتماعية أو الاقتصادية، وهو ما تقف عليه الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة وفيما يلي أهم ما جاءت به هذه الاتفاقيات من نتائج:

4 - في المجال السياسي:

أدى صدور القانون العضوي 02-2012 الذي يحدد كيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلى رفع نسبة تمثيلها في المجلس الشعبي الوطني إلى 31 % حيث بلغ عدد النائبات 146 امرأة بعد انتخابات 10 ماي 2012، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا و28 عالميا، بعد أن كان تمثيل المرأة ضعيفا لا يتجاوز 7 % فقط وجاء هذا ضمن الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي المتمثل في رئيس الجمهورية.

5- في المجال الاجتماعي:

ركزت أغلب السياسات الاجتماعية على مسألة تنظيم الولادات ومنع الحمل، كمسألة ترتبط بتحسين مستوى الصحة والتعليم ودخول المرأة لعالم الشغل[1].

حيث لم تراع البرامج الحكومية وضع المرأة إلا من خلال مخططات شاملة كانت تهدف إلى الحد من النمو الديمغرافي وكان مرد ذلك مسايرة السياسات التي استخدمتها الجزائر في مجال ديمقراطية التعليم ومجانية العلاج لجميع الفئات مثل البرنامج الوطني لتباعد الولادات 1974 ثم البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي في سنة 1983 الذين اعتبرا تحديا من اجل تبني إستراتيجية لم تكن تتوافق مع القيم والأعراف السائدة اجتماعيا وثقافيا.

حيث كان هذان البرنامجان بمثابة استمرار النظام الأسري في الجزائر، والذي اعتمد

(1) - Ouadah bedidi, zahia ,p126.

على المرأة وحدها في إنجاح هذه الخطة العامة للحد من النمو الديمغرافي والتي لم تتبلور إلا نهاية 1980.

أما فيما يتعلق بالحد من ظاهرة العنف ضد النساء فقد تبنت السلطات الجزائرية إجراءات تعديل قانون العقوبات دون تبني قانون خاص يجرم العنف ضد المرأة، كما نجد أن الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة قد تبنت إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة وهو اعتراف بضرورة تغيير السياسات ومناداة بالإصلاح الاجتماعي والذي يقرّ بأهميّة تغيير العقليات والأفكار السائدة تجاه هذه الظاهرة، مما يتيح للمرأة في أن تسهم في الحياة الاجتماعية والحياة العامة كفرد كامل الحقوق وكعنصر فعال.

كما نجد أن الحكومة الجزائرية قد أولت اهتماما كبيرا للتأمين الاجتماعي للمرأة غير العاملة سواء كانت زوجة أو بنتا أو أختا يجسد تماما مبدأ المساواة بين الجنسين.

6- في المجال الاقتصادي:

إن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية عن طريق العمل قد تزايدت في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة، ولم تتجه السياسات العامة إلا في السنوات الأخيرة إلى إيلاء بعض الاهتمام لمسألة إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، حيث إنّ النّساء واكبن بأنفسهنّ التّغيّرات الّتي عايشتها الجزائر خصوصا بعد الثمانينات ودخولها عالم اقتصاد السوق، والّذي بدا وكأنّه اتّجاه طبيعي بسبب الظّروف الاقتصاديّة وظروف المعيشة ومتطلباتها.

حيث بلغت استفادة النساء من البرامج التنموية للدولة حصصا صغيرة تمثلت في برنامج المؤسسات المصغرة وبرامج الإدماج المهني لسنة 2005 والذي لم يتعد 17 % بينما بلغت نسب الاستفادة من برنامج القرض المصغر 60 % من مجموع القروض الممنوحة لسنة 2012 بينما لم تتجاوز نسبة الاستفادة من برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 21 % .

خاتمة:

من خلال الطرح الموجز والبسيط في هذا المقال حاولنا تسليط الضوء على أهمّ العناصر والعوامل التي ساهمت بدرجة كبيرة في تغيير مكانة ودور المرأة في الأسرة الجزائريّة الحديثة، خصوصا عاملي التعليم والعمل، هذان العاملان اللذان فتحا المجال واسعا أمام المرأة لإثبات نفسها في جميع الميادين سواء من خلال قيامها بأدوار جديدة من خلال

مساهمتها في التنمية الاقتصاديّة، أو من خلال محافظتها على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع بتدرجها في مختلف الرتب العلميّة وزيادة وعيها وإلمامها بما يحيط بها في المجتمع.

وعلى الرغم مما تبذله المرأة في سبيل ذلك لا تزال بعض الذهنيات الذكوريّة مسيطرة على بعض الجوانب الحياتيّة لها، والتي تنادي باسترجاع السلطة الذكورية وقمع المرأة .

إن تحرر المرأة من القيود المفروضة عليها ومن القمع والعنف الممارس تجاهها، لا يكون إلاّ بتمكينها وتوفير كل الوسائل والدعم اللازم لها حتى تبدع في كل المجالات سواء في البيت أو في العمل.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الخولي، سناء، الأسرة والحياة العائلية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
2. الطنوبي، محمد عمر، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، 1995.
3. الغزوي، فهمي سليم، المدخل إلى علم الاجتماع، عمان، دار النهضة العربية، 2006.
4. بلقاسم الحاج، المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، 2011.
5. بوتفنوشت، مصطفى، العائلة الجزائرية، تر:دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
6. سعدو، حوريّة، واقع العزوبة النسوية في الوطن العربي (الواقع والمشكلات)، مصر، دار جوانا للنشر والتوزيع، 2014.
7. عقاب، نصيرة، "التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية، 1994-1995.
8. كيال، باسمة، سيكولوجية المرأة، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
9. تاغلايت، صلاح الدين، "المعاملة الوالدية للأطفال بالخشونة الجسدية وأثرها في صحتهم"، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي، الجزائر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية، الديوان الوطني للإحصاء، تحقيق الشغل، 2014-2013، 2000.

المراجع الأجنبية:

1. Ouadah bedidi, zahia," inégalité d'instruction hommes-femmes en Algérie: quand les écarts s'inversent", ined, document de travail 230. France,2016.